

Distr.: Limited  
5 November 2007  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

باكستان\*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup> وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠.



العامه ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

**وإذ تؤكد من جديد العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٢)</sup> على كفاية أن تصح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم،**

**وإذ تسلّم بأن العولمة المدفوعة عموما بقوة التحرر الاقتصادي والتكنولوجيا تفيده ضمننا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما بات يتحدد بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن تقاسم فوائد العولمة بصورة منصفة يتطلب إدارة عملية العولمة من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تؤكد من جديد دور الأمم المتحدة المركزي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،**

**وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة لزيادة العولمة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات وتشدد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة،**

١ - **تخطط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٣)</sup>؛**

٢ - **تسلّم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغييرات واستفادت من العولمة، غير أن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وبأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وفي الوقت نفسه توزع تكاليفها بشكل غير متساو؛**

٣ - **تسلّم أيضا أن التحرر الاقتصادي أطلق العنان لقوى السوق التي لها أثر كبير، ولا سيما في البلدان النامية، على مدى مرونة البلدان في صوغ سياساتها الوطنية. وأن الالتزامات والسياسات والعمليات الدولية لها أثر كبير على نطاق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتنفيذها؛**

٤ - **تؤكد بأن البلدان تواجه تحديات كثيرة في أثناء سعيها لإقامة توازن بين التزاماتها الدولية وأولوياتها الوطنية، ولا سيما في بيئة تترايط فيها تلك الالتزامات والأولويات**

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) A/62/303.

كافة بعري وثيقة. وبأن البلدان النامية وبخاصة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية تجد يدها مغلولة باطراد وقدرتها على اتباع استراتيجيات وطنية محددة الأهداف مقيدة ببعض الطلبات الناشئة عن الالتزامات والعمليات والقواعد الدولية؛

٥ - تؤكد أيضاً أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد يعين أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة توازن ملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية؛

٦ - تدعو إلى إتاحة حيز معزز للبلدان النامية في مجال السياسة العامة وإلى كفالة المرونة في النظم الدولية، ولا سيما في مجالات القواعد الأساسية من خلال معاملة تفضيلية وخاصة، تشغيلية وهامة، واعتماد حلول عملية وملموسة للمسائل والشواغل المتعلقة المتصلة بالتنفيذ التي تثيرها البلدان النامية؛

٧ - تشدد على الحاجة إلى تحسين حيز السياسة المالية للبلدان النامية كأداة لبلوغ النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر؛

٨ - تحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مواصلة تحسين وتطبيق مفهوم حيز السياسة العامة الوارد ذكره في جملة وثائق منها توافق آراء سان باولو<sup>(٤)</sup> ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>؛

٩ - تؤكد من جديد أن كل بلد مسؤول مسؤولية رئيسية عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الضروري استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص التنمية المتعلقة بالبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

(٤) TD/412، الجزء الثاني.

١٠ - **ترحب** بتأكيد البلدان النامية مرارا تمسكها بالتزاماتها وواجباتها الدولية، وتشدد مع ذلك على الحاجة إلى توافق عالمي في الآراء مفاده أن القواعد والنظم الدولية ينبغي لها أن تراعي الدروس المستفادة والحقائق الناشئة عند التطبيق في هذا المضمار وتكرر الحاجة إلى تلافي صوغ وتنفيذ قواعد ونظم تلغي حيز السياسة العامة؛

١١ - **تسلم** بأن البلدان النامية بحاجة إلى حيز السياسة العامة والمرونة اللازمين لانتهاج استراتيجيات إنمائية تتمشى مع الظروف الإنمائية الخاصة بها؛

١٢ - **تشدد** على أن البلدان النامية بحاجة إلى الحفاظ على حقها في التنمية من خلال الحفاظ على حيز السياسة العامة الذي يتيح لها اتباع سياسات تستند إلى ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية المتميزة؛

١٣ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي شرط أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وأن من المهم، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقاً لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما فيها كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

١٤ - **تؤكد بقوة** الحاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية على التخطيط، ولا سيما في البلدان النامية ومدى مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي وذلك من أجل النهوض بقدرة تلك البلدان على التصدي للقوى الخارجية وعلى تنفيذ الاتفاقات والقواعد التي يجري اعتمادها على الصعيد الدولي في الوقت الذي تواصل فيه أهدافها الإنمائية؛

١٥ - **تدعو** جميع المؤسسات التجارية والمالية الدولية إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، في أثناء صياغتها وتنفيذها للسياسات، وذلك من أجل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية للنمو المطرد والتنمية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** الالتزام بإعطاء البلدان النامية فرصة الإدلاء بصوتها والمشاركة في محافل صنع القرار ووضع المعايير الاقتصادية الدولية وتوسيع نطاق تلك المشاركة وتعزيزها وتؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك البت على وجه السرعة وضمن مهلة زمنية محددة، بمسألة القوة التصويتية المعززة للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز؛

١٧ - تؤكد من جديد أيضا أهمية إصلاح ليس فرادى المؤسسات الحكومية الدولية فحسب وإنما إصلاح الهياكل والنظم الدولية أيضا التي تعيق التنمية عوضا عن أن تعززها؛

١٨ - تؤكد من جديد كذلك الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعدّد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٩ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والرامية إلى تحسين قدراتها بخصوص أثر الاتفاقات الدولية على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بوسائل منها تبادل الخبرات على نحو يمكن تلك البلدان من تعلم كيفية صوغ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها بمرونة لتلبية الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة والاستجابة لتلك التحديات؛

٢٠ - تدعو أيضا منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها المؤسسية كيما تنصدي بفعالية للآثار المترتبة على السياسات الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٢١ - تحيط علما بمبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى عقد مناسبات على سبيل المتابعة للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المعقود في نيويورك في يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ومنها المبادرة التي طرحتها الدولة والمعنونة "المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية" الذي ستستضيفه حكومة الفلبين في عام ٢٠٠٨؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن موضوع "أثر العولمة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الدولية"، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".